دور إرساء مبادئ الحكم الراشد خيار استراتيجي لترشيد النفقات العامة في الجزائر

The role of establishing the principles of good governance is a strategic choice for rationalizing public expenditures in Algeria

د. صورية بوطوفة جامعة العربي التبسي تبسة sorayainf@yahoo.fr

أ. أوريسي هبة الله جامعة العربي التبسي تبسة h.ourici12@yahoo.com

الملخص:

لقد انتهجت الجزائر منذ بداية انهيار أسعار النفط سنة 2014 سياسة الهروب للأمام طمعا في تحسن أسعار النفط في الأجل القريب و ذلك بسبب الاحتياطات من النقد الأجنبي الذي كان يقارب 200 مليار دولار و لكن ومع زيادة حدة انهيار الأسعار سنة 2015 ارتأت السلطات العمومية الشروع في جملة من الإجراءات والتدابير لترشيد نفقاتها العامة اتسمت في معظمها بالتسرع في الإعداد وعدم اكتساب رؤية إستراتيجية واضحة للخروج من الأزمة، ولعل ما زاد من تأزم الوضع هو هشاشة قطاع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وافتقار الجزائر لتطبيق مبادئ الحكم الراشد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، ترشيد النفقات العامة، الحكم الراشد.

Résumé:

Depuis le début de l'effondrement des prix du pétrole en 2014, l'Algérie a poursuivi sa politique d'évasion à court terme en raison de l'augmentation des prix du pétrole à près de 200 milliards de dollars, mais avec l'effondrement des prix en 2015, Les mesures et mesures de rationalisation de leurs dépenses publiques se caractérisent par une préparation et un manque de vision stratégique pour sortir de la crise, exacerbée par la fragilité de l'économie hors hydrocarbures et l'absence de mise en œuvre par l'Algérie des principes de bonne gouvernance.

Mots-clés: économie algérienne, rationalisation des dépenses publiques, bonne gouvernance.

تمهيد

إن الجزائر شأنها شأن الكثير من الدول النامية تعاني عجزا في موازنتها وتشهد زيادة في نفقاتها وسوء إدارتها بسبب برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الحكومة في العشرية الأخيرة، وما رافقها من هدر واختلاسات، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد نفقاتها خاصة بعد التزامها بمبادئ الحكم الراشد ومحاربة الفساد حيث كانت من مؤسسي مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" النيباد"، كما بادرت بإجراء عدة إصلاحات تندرج في ذلك الإطار كإصلاح العدالة والوظيف العمومي، وقطاع الجمارك والبنوك وغيرها، ووقعت على اتفاقيات دولية عدة، وأصدرت قوانين تجرم الفساد وتحد من انتشاره بهدف الحفاظ على المال العام واستغلاله بأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف التي تسعى لها، والتي يأتي على رأسها تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والصحة والتعليم، وبالخصوص في ظل تبنيها أيضا لمفهوم الحوكمة.

لاشك أن للتوسع في الإنفاق العام أثر إيجابي على مختلف القطاعات في الجزائر ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: **ما هي آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر في ظل مبادئ الحكم الراشد؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لترشيد النفقات العامة والحكم الراشد

المحور الثاني: ملامح الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012–2016)

المحور الثالث: الحكم الراشد في الجزائر وآليات ترشيد الإنفاق العام

ISSN : 2602-6570

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لترشيد النفقات العامة والحكم الراشد

1- تعريف النفقات العامة:

رغم تعدّد تعريفات النفقة العامة ووجود بعض الاختلافات فيما بينها، إلّا أن الأطر العامة لهذه التعريفات تكاد تكون متقاربة، لذلك سنتناول أهم هذه التعريفات وعلى ضوئها سيتم تحديد أهم الشروط التي يتعيّن توافرها؛

- تعرّف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1]
- وأيضا:"بأنها عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعا لحاجة عامة[2]".
- وتمّ تعريفها أيضا بأنها" :عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة"[3].
- هي صرف إحدى الهيئات العامة (إدارات، ولايات، بلديات، مؤسسات عامة، مبلغًا معيّنًا) بهدف سدّ حاجة من الحاجات العامة للمجتمع، أي أنها مبلغ نقدي يخرج عن ذمة ماله شخص معنوي عام لتحقيق النفع العام[4].
- مثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحدتها الإدارية للحصول على السلع والخدمات من اجل القيام بواجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين[5] .

- وتعرف النفقات العامة: بأنها مبالغ من المال يخرج عن الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى مؤسساتها التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة[6].

2- ماهية ترشيد النفقات العامة:

من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة، ظاهرة" تزايد النفقات العامة" مع تزايد الدخل الوطني حيث أنّ العلاقة بين الاثنين طردية، ولأن أسباب هذه الظاهرة متعددة ومتغيرة، إلاّ أنّ الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الدّاخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن"، لذا فإنّ ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف.

كما يمكن أن يعني الإنفاق العام " تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".[7]

أ- عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل، نوردها في[8]:

- تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.
- تحديد الأولويات :في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.
- القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.
- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.
- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

3- الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة:

أ- تعريف الحكم الراشد:

كلمة الحكم تعنى ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشئون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، والحكم مفهوم أوسع من الحكومة ' لان الحكم يشمل عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات (تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة

عامة) ويشمل أيضا عمل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص.

ويعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها.

أما مفهوم الحكم الصالح أو الراشد تم استخدامه منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة بهدف إضافة أبعاد قيمة على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع في إطار تنموي – بمعنى أن الحكم الراشد أو الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة ، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة الموطنين ورفاهيتهم ، وذلك برضاعهم وعبر مشاركتهم ودعمهم ، وبالتالي فإن إدارة شئون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن الأبعاد التالية:[9]

- **البعد السياسي:** ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعد الاجتماعي:** ويتعلق بطبيعة وبنية المجتمع المدني وحيويته واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في الموطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.
- **البعد التقني أو الفني:** ويتعلق بعمل الإدارة العامة وكفأتها وفاعليتها.

ISSN : 2602-6570

ويعتمد الحكم الراشد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

ويتكون المجتمع المدني الذي يقع بين الأفراد والدولة من مجموعات منظمة أو غير منظمة ومن أفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وينظمون بقواعد رسمية وغير رسمية وان منظمات المجتمع المدني هي الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعاً وتشمل :(النقابات العمالية، الأحزاب السياسية، المنظمات غير الحكومية، مراكز البحوث، والمؤسسات الأكاديمية).

هناك عدة تعريفات للحكم الراشد منها:[10]

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".
- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

من التعريفين السابقين نستنتج بأن الحكم الرشيد يهدف بالأساس تحقيق المصلحة العامة ويعتمد مبدأ المشاركة والتواصل بين المجتمع بكافة شرائحه وبين الدولة في صنع القرارات والبرامج وحل المشكلات.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية :[11]

– أن مفهوم الحكم الراشد جاء نتاجًا طبيعًيا لظهور وتطور نظرية التنمية المستدامة، وتقليص دور الدولة بإشراك القطاعات الفاعلة الأخرى في التنمية واتخاذ القرار.

–أن التفاوت في معدلا النمو بين الدول حتى ولو امتلكت نفس الموارد المادية والطبيعية والبشرية يعود إلى إدارة الحكم وحسن ممارسة السلطة في إدارة هذه الموارد، إلى جانب وجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية.

– أن تعميق قنوات المساءلة والرقابة وتحقيق فاعليتها هو أساس الحكم الراشد، وهو سبيل التوجيه الصحيح لموارد الدولة نحو التنمية ونحو تقوية مؤسسات الحكومة مع اختلاف أنواعها (مالية، اقتصادية، سياسية إدارية) من خلال إرساء سلطة القانون وتبني أفضل الممارسات بالشفافية والإفصاح وتحقيق المشاركة الفعالة بين كافة تلك المؤسسات في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

ب–آليات الحكم الراشد: تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي: [12]

ISSN : 2602-6570

- **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، فالشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخّص الشفافية بالمكونات التالية:

– الحصول على المعلومة، العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته، الدقّة في الحصول على المعلومة.

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

ومن الصعب تخيل وجود حكم رشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.

- **المشاركة:** وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابدّ أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثّر في صنع القرار وأن يضع المسئولين تحت

طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية.

- **حكم القانون (سيادة القانون):** يعني أن الجميع، حكّاماً ومسئولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية.
- **المساءلة:** وهي أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:

– المساءلة التشريعية: هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.

– المساءلة التنفيذية: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.

ISSN : 2602-6570

- المساءلة القضائية: تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

- **الإجماع:** هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.
- **المساواة:** وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة.
- **الكفاءة:** عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.
- **العدل:** والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة ولمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

- **الرؤية الإستراتيجية:** فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.
- **اللامركزية:** إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحكم الراشد فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.

ت– علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة:

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح

والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها.

ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الرشيد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.

نستنتج من هذه الشروح والمفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن أن تتحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:[13]

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.
- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

المحور الثاني: ملامح الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012–2016)

1– الواقع الاقتصادي:

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعتبر أحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر لنحو 20% في العقدين الماضيين وحققت تحسينات كبيرة في كل مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية إذ حلت في المرتبة 83 من بين 188 بلدا في أحدث تقرير عن التنمية البشرية كما ارتفع متوسط سنوات الدراسة لنحو 5.8 سنة، كما أنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي الشامل بمعدل صافي في الالتحاق بالتعليم

ISSN : 2602-6570

الابتدائي بلغ 97% في عام 2015 كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي على نحو متساو.

ورغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط تمكنت الجزائر من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بلغ 3.4% في عام 2016، وبلغ عجز الموازنة 15.6% في عام 2015 ويذكر أنه تحسن إلى نسبة حوالي 12.5% في عام 2016 بسبب انتعاش طفيف في أسعار النفط.

وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تنوعاً في صادراتها حيث تشكل الصادرات النفطية 94% من صادراتها وبالتالي بدأت الرغبة في التوجه نحو تلك السياسة التقشفية منذ منتصف عام 2014 بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً وأثر ذلك بشكل سلبي علي الإيرادات العامة ما تسبب في تزايد عجز الموازنة العامة حتي وصل إلي 11 مليار دولار في موازنة عام 2017.

وتراجعت الإيرادات النفطية بصورة حادة لتصل لأقل من 20 مليار دولار عام 2016 مقارنة بما يقرب من نحو 50 مليار دولار عام 2012، هو ما يوضحه الشكل التالي: [14]

شكل رقم (1): قيمة الصادرات النفطية للجزائر خلال الفترة (2012–2016)

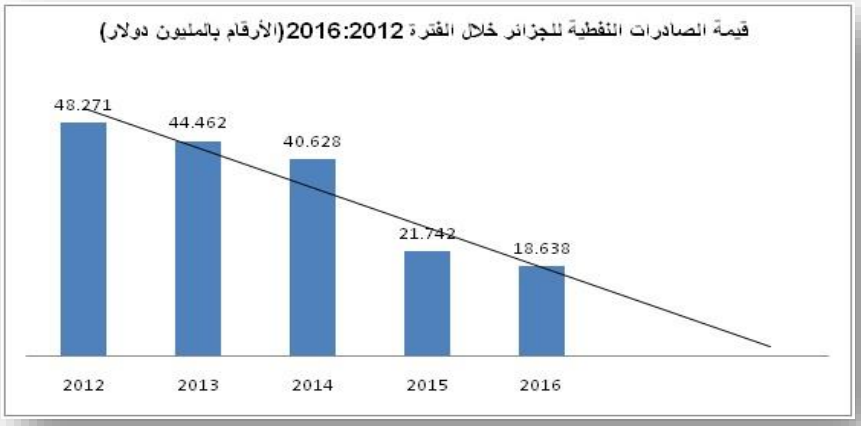

Source: Report of the OPEC2017,OPEC Members' values of petroleum exports, p.20

في عام 2015 حدث انهيار شديد في الإيرادات النفطية التي تمثل 95 % من الإيرادات العامة للدولة ما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة واستمر ذلك إلى عام 2016، ومن المتوقع أن تستقر الإيرادات النفطية عند مستويات منخفضة في الأعوام القليلة القادمة لتدني أسعار النفط الخام عالميا.

أما بالنسبة لإنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الفترة 2012:2016 لم يحدث فيه تغير ملحوظ لحفاظ الجزائر على حصتها السوقية ولتعويض خسائرها جراء تراجع أسعار النفط، حيث بلغ إنتاج الجزائر من النفط نحو 1.2 مليون برميل يوميا عام 2013، بينما شهد تراجع طفيف في الإنتاج عام 2016 لنحو 1.1 مليون برميل يوميا بمعدل تغير بلغ أقل من 1% بين عامي 2015 و2016[15].

ISSN : 2602-6570

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2): إنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الفترة(2012–2016)

Source: Report of the OPEC2017,Worldcrude oil production by country, p. 32.

بعد انهيار أسعار النفط لنحو 40 دولاراً عام 2015 كان استمرار تهاوي أسعار النفط، ينذر بعودة سيناريو أزمة النفط 1986 التي هزت اقتصاد الدول النفطية وأدخلتها نفق مظلم سياسياً و اقتصادياً واجتماعياً ومنها دولة الجزائر، حيث حدث انخفاض حاد في العائدات النفطية وارتفاع قياسي للعجز في الميزانية مع تأخر رد فعل الحكومة لإيجاد البدائل لامتصاص الصدمة مع ارتفاع معدلات التضخم إلى 5.5% عام 2015 مقابل 1.92% في عام 2014، علاوة على فقد الدينار الجزائري نحو 25% من قيمته و ارتفاع تكلفة الاستيراد مع تآكل القدرة الشرائية للمواطن وانهيار في معدلات الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل

إلى 3 أو 3.5 % بعد ما كان يسجل 12% سنوياً، وذلك مع انعدام التخطيط و غياب رؤية واضحة لوضع خطط اقتصادية بديلة تساعد على تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في المقام الأول على قطاع الطاقة وسد النفقات العمومية من إيرادات المحروقات.

كان السبب الرئيسي وراء الأزمة الحالية هو حدوث إغراق للسوق النفطي لكن بمصادر نفطية غير تقليدية و ظهور ما يسمى بالنفط الصخري أو الزيتي التي اكتشفته الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت في التنقيب والبحث عنه من عام 2010 وهي موارد مكلفة من الناحية المادية، لكن في النهاية بغض النظر عن اختلاف أسباب انهيار أسعار النفط إلى ما يقرب من 70% من ثمنه، تجد الدول النفطية نفسها أمام أزمة حقيقية لم تكن مستعدة لها حيث تمثل الإيرادات النفطية ما يقرب من 95 % من الإيرادات الكلية لها، وتجاوز حجم العجز في الميزان التجاري حاجز 17 مليار دولار خلال العام الماضي2016. [16]

2- إيرادات الميزانية:

بلغت **إيرادات الميزانية** في سنة 2015 ، 103,1 5 مليار دينار مقابل 5 738,4مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635,3مليار دينار (-11,1٪) نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي **إيرادات الميزانية** كليا عن الانخفاض في **إيرادات** المحروقات (-014,9 1مليار دينار أي ما يعادل 30 ٪) وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379,7 مليار دينار (16,2 ٪.)

ISSN : 2602-6570

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجعت الإيرادات الكلية في 2015 لتبلغ 30,8٪ مقابل 33,3٪ في 2014 و 35,8 ٪ في سنة 2013 ، في ظرف يتسم بانخفاض في قيمة إجمالي الناتج الداخلي، بينما بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة نسبيا، متراوحة بين 19,5 ٪ في 2013 و 18,7 ٪ في2014 وبالغة . 20,3 ٪ في سنة 2015.

انخفضت إيرادات المحروقات في 2015 بنسبة 30 ٪(مقابل انخفاض ب 7,9٪ في 2014، منتقلة من 388,4 3 مليار دينار في 2014 إلى 2 373,5مليار دينار في 2015 ، أصبحت الضريبة البترولية لا تمثّل إلاّ 1,4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في **الميزانية** لسنة 2015 ، على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل)، مقابل 2,15 مرة في سنة 2014 . نسبة إلى **إيرادات الميزانية** الكلية، بلغت **إيرادات** المحروقات 46,5 ٪ في سنة 2015 مقابل 59 ٪ في 2014 و 61,7 ٪ في 2013 ، وتغطي 31٪ من نفقات **الميزانية** الكلية مقابل 48,4 ٪ في 2014 و 61,1 ٪ في2013، وبالمثل وبعدما كانت هذه الإيرادات من المحروقات تمثل 75,4 ٪ من النفقات الجارية في سنة 2014 ، أصبحت لا تمثّل سوى 51,4 ٪ منها في سنة 2015 ، مما يعكس تدهورا في تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات، وقد يندرج هذا التدهور في التغطية ضمن توجه على المدى المتوسط نظرا لآفاق استقرار متوسط سعر البترول عند مستويات ضعيفة إلى 2019.

بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2015 ، 729,6 2 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 16,2٪ مقابل 3,1 ٪ في 2014 انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من 41 ٪ في 2014 إلى 53,5 ٪ في 2015 ، لاسيما بسبب انخفاض الضريبة البترولية .وتُموّل هذه الإيرادات 35,7 ٪ من النفقات الكلية مقابل 33,6 ٪ في 2014 ، ولم تُغطي النفقات الجارية بواقع 59,1 ٪ مقابل 52,3٪ في. 2014 .

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات خارج المحروقات ب 12,6 ٪ في سنة 2015 ، لتبلغ 354,7 2 مليار دينار مقابل ارتفاعا ب 3 ٪ فقط في 2014 نجمت هذه الزيادة المعتبرة في الإيرادات الضريبية، بواقع أكثر من النصف، عن زيادة الضريبة على المداخيل والأرباح والتي بلغت 17,4 ٪ .فيما يخص هيكل الإيرادات الضريبية وتطوره، فإن التوجهات المسجلة خلال الفترة من 2002 إلى 2014 تبقى قائمة، إذ تمثل الضرائب على المداخيل والأرباح نسبة 43,9 ٪ من الإيرادات الضريبية في 2015 (42,1 ٪ سنة 2014 في ارتفاع ب 1,8 نقطة)، بينما لم تكن تمثل إلاّ نسبة 23,2 ٪ في 2002، في حين تمثل الضريبة على السلع والخدمات نسبة 35 ٪، في انخفاض قدره 1,7نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014 ، مقابل 46,3 ٪ في 2002، وتمثل الحقوق الجمركية نسبة 17,5 ٪، أي بتراجع قدره 0,2 نقطة مئوية، مقابل 26,6٪ في 2002 [17]

ISSN : 2602-6570

3– نفقات الميزانية:

في 2015، بلغت نفقات الميزانية الكلية 656,3 7 مليار دينار مقابل 995,7 6مليار دينار في 2014 ، أي بارتفاع قدره 9,4 ٪، بعد الارتفاع الأقوى المسجل في سنة 2014 (16,1٪) ، مقابل انخفاضا ب 14,6 ٪ في 2013 تسبّبت نفقات رأس المال بأكثر من 81٪ في هذا الارتفاع.

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، ارتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2015إلى 46,1٪، مقابل 40,6 ٪ في سنة 2014 و 36,2 ٪ في سنة 2013 ، في وضع اتسم بانخفاض في القيمة لإجمالي الناتج الداخلي، كذلك وإلى حد أقل ارتفعت نفقات الميزانية الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات لتبلغ 56.9 ٪ مقابل 55.6٪ في سنة 2014 .

أُدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2015 بمبلغ 972,3 4مليار دينار و 885,8 3 مليار دينار على التوالي .استهلكت نفقات التسيير بواقع 92,9 ٪ وبواقع 78,2٪ بالنسبة لنفقات التجهيز.

بعد أن انخفضت في 2013 بنسبة 13,6 ٪، ارتفعت النفقات الجارية من جديد في سنة2014 (+8,8 ٪) وواصلت نموّها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة(2,7 + ٪) لتبلغ 617 4 مليار دينار .عكس سنة 2014 ، نتج هذا الارتفاع في النفقات الجارية (122,7+) مليار دينار كليّا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين، في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية (–68,2 مليار دينار)، بما في ذلك الخدمات الإدارية.

كما استمرت نفقات التجهيز في اتجاهها التصاعدي، المنتهج منذ سنة 2011 ، باستثناء سنة 2013، ولكن بوتيرة أقوى حدة من وتيرة ارتفاع النفقات الجارية .بالفعل، وبعدما انخفضت في سنة 2013 ، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد في سنة 2014(32,2 ٪) واستمرت في ارتفاعها في سنة 2015 بوتيرة 21,5 ٪، لتبلغ 3 039,3 مليار دينار، ممثلة 18,3٪ من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 14,5 ٪ في سنة 2014 و 11,4 ٪ في سنة 2013.[18]

شكل رقم (3): هيكل نفقات الميزانية:

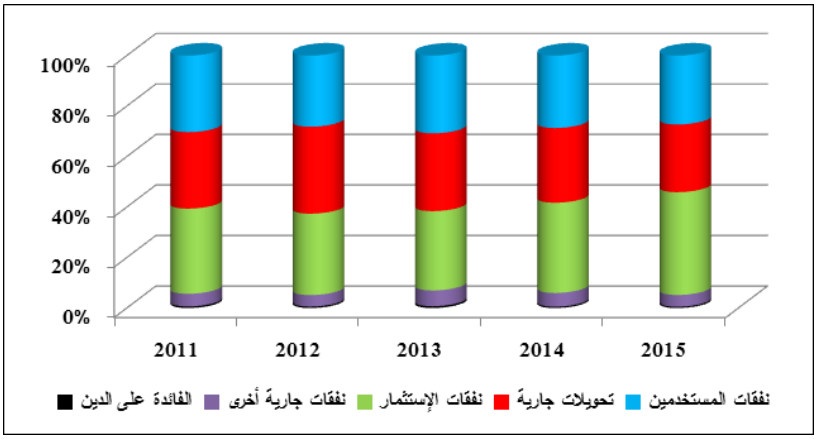

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

نتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز 537,9 +(مليار دينار)أساسا، عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية 214,2مليار دينار وقطاع السكن 187,4 (مليار دينار، أما نفقات قطاع المناجم والطاقة (التوزيع

ISSN : 2602-6570

العمومي للكهرباء والغاز)، التي انتقلت من 2,9مليار دينار في 2013 إلى 111,7مليار دينار في 2014 ، فقد ارتفعت قليلا خلال 2015، لتبلغ 114,7 مليار دينار.

من الجانب الهيكلي، تبقى نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية تمثل أعلى نسبة إلى نفقات التجهيز، متبوعة بالنفقات الخاصة بالسكن وبالفلاحة وبالتربية والتكوين وبالبند " نفقات متفرقة" ومن ناحية التطور، يجدر الذكر، بشكل خاص، بارتفاع حصة النفقات الموجهة متفرقة إلى قطاع السكن، التي انتقلت من 13,5 ٪ في سنة 2013 إلى 20,3 ٪ في2015.

4– قدرة التمويل:

في سنة 2015 ، سجّل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 553,2 2 مليار دينار، أي 15,4 ٪ نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 7,3 ٪ في 2014 و 0,4 ٪ في 2013 نتج هذا العجز المعتبر عن كل من ارتفاع النفقات العمومية 660,6 +(مليار دينار)وعن انخفاض إيرادات الميزانية 635,3 –(مليار دينار.)

بلغ تدفق الادخار العمومي (إيرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير) 486,1مليار دينار، مقابل 244,1 1 مليار دينار في سنة2014 وبالتالي، لم يتم ادخار سوى 9,5 ٪ من إجمالي الإيرادات في 2015 مقابل 21,7 ٪ في سنة2014 .

موّل مبلغ الادخار العمومي نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2015 ، بواقع 16 ٪ مقابل 49,7٪ و 96,5 ٪ في 2013 مؤديا إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع621,7 2 مليار دينار، نتيجة لذلك، انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية، المعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) ب 336 2 مليار دينار، ليبلغ قائمها 072,2 2 مليار دينار، مقابل 408,5 4 مليار دينار في نهاية . 2014 لا تمثل قدرة التمويل هذه سوى 12,4 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي و 40,6 ٪ من الإيرادات الكلية و 27,1 ٪ من النفقات العمومية الكلية .بلغت هذه النسب في سنة 2014 ، على التوالي، 25,6٪ و 76,8 ٪ و63 ٪.

إجمالاً، تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة لسنتي 2014 و 2015 ، أساسا، باقتطاع من قائم صندوق ضبط الإيرادات .انخفض هذا القائم في نهاية 2015 إلى مبلغ 072,2 2 مليار دينار، بعدما كان يبلغ 563,5 5 مليار دينار في نهاية سنة 2013 ، أي ما يمثّل انخفاضا بنسبة 62,8 ٪ خلال سنتين[19].

ISSN : 2602-6570

الشكل رقم (4): مؤشرات المالية العامة

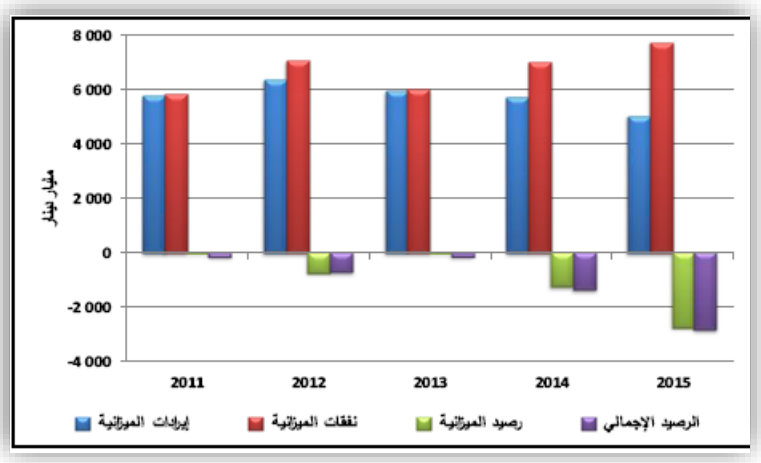

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

إذا كان عجز الميزانية المعتبر لسنة 2015 قد حدث إثر الانخفاض المفاجئ والواسع لأسعار البترول، فإنه يجدر التذكير أن العجز لسنة 2014، الذي لا يقل اعتبارا، قد وقع في الوقت الذي كان سعر البرميل يجاور 100 دولار .إنّ هذه الهشاشة المعتبرة، التي تبينها العجوزات المتتالية للمالية العامة، ناتج، على حد السواء، عن انخفاض الجباية البترولية وعن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدء اً من سنة 2010. ص 85

من ناحية النفقات العمومية، من الضروري أن يخص الترشيد كل من النفقات الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية)والنفقات التجهيزية . يجب أن تصبح العلاقة ما بين تطور إنتاجية العمل والحفاظ على القدرة الشرائية،

القاعدة فيما يتعلق بتطور نفقات المستخدمين والإدارة العمومية .فيما يخص التحويلات الجارية، فإن ترشيد الدعومات، من خلال استهداف الطبقات الضعيفة من السكان، أصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى العدالة وبالنظر إلى ضرورة الترشيد الاقتصادي.[20]

المحور الثالث: الحكم الراشد في الجزائر وآليات ترشيد الإنفاق العام

1– المؤشرات الدولية وضرورة إرساء مبادئ الحكم الراشد في الجزائر"

بالرغم من أهمية المؤشرات الدولية ودقتها إلى حد ما والتوافق الدولي عليها إلا أن درجة موثوقيتها والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات.

رغم أن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد ما بين سنة 2000 و2016 انعكست في تحقيق استقرار اقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي، نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاحات بالجزائر، إلا أن هذا التحسن شمل المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط في ظل غياب النوعية المؤسساتية التي تعد مفتاح تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، من جهة أخرى فان تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي لفترة طويلة نتج عنها تبعية النشاط الاقتصادي شبه المطلقة للنفقات العامة ، مما زاد من توغل الدولة و وسع من تدخلاتها في الحياة

ISSN : 2602-6570

الاقتصادية، وهو ما نتج عنه تأثيرات سلبية تم تلخيصه في المؤشرات ذات الصلة إلى حد ما بعمل القطاع العام. [21]

- مؤشر الإسراف أو الكفاءة في الإنفاق الحكومي،
- مؤشر مدركات الفساد،
- مؤشر استقلالية القضاء،
- مؤشر الشفافية في السياسات العامة (مؤشر الميزانية المفتوحة)

أ- مؤشر الإسراف أو الكفاءة في الإنفاق الحكومي:

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالمي GCI الذي ينطلق من مفهوم أن التنافسية هي "مجموعة من العوامل و السياسات و المؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة.

ويتكون المؤشر من 12 ركنا موزعة على 3 محاور:

- المتطلبات الأساسية **Basic requirements**
- عوامل تعزيز الفعالية **Efficiency enhancers**

عوامل تعزيز **Innovation and sophistication factors**

- التطور والابتكار

يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الأعمال و تتراوح قيمته بين النقطة 1–7.

من خلال هذا المؤشر سوف يتم التطرق للركن الأول الذي يخص البنية المؤسساتية باعتبارها من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين

خصوصا في الدول التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من تداعيات" لعنة الموارد ." يندرج ضمن ركن المؤسسات العامة عدة مؤشرات فرعية سلطنا الضوء على واحد منها إلا وهو مؤشر الإسراف في الإنفاق العام.

يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير (القيمة واحد) والرشادة في الإنفاق العام الممثلة بالقيمة القصوى سبعة.[22]

الجدول رقم (1) : ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق الحكومي:

السنوات	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2016-2017
القيمة	**2.4**	**2.8**	**3.1**	**3.1**	**3.1**
الرتبة	**116 من 144 دولة**	**101 من 148 دولة**	**74 من 148 دولة**	**76 من 140 دولة**	**75 من 138 دولة**

المصدر: التقارير السنوية لمؤشر التنافسية العالمي 2012-2016. على الموقع: https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النتائج تعكس عدم الكفاءة العالية في تسيير المال العام وهو ما يعني زيادة الهدر والتبذير وعدم الرشادة في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أصبح يتطلب اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة والضرورية لأجل

ISSN : 2602-6570

ترشيد الإنفاق الحكومي، والاستغلال الأمثل للمال العام من اجل استكمال برامج التنمية التي شرعت فيها، ورفع المستوى المعيشي للمواطن، وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

ب- مؤشر مدركات الفساد: Corruption perceptions index(CPI)

وهو مؤشر مركب يصدر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد في القطاع العام من خلال مسح تقوم بها 12 مؤسسة عالمية منها: (البنك العالمي، البنك الإفريقي للتنمية و المنتدى الاقتصادي العالمي)، يقوم بترتيب الدول على سلم يشمل 10 درجة بحيث الدرجة 0 تعني أن البلد فاسد للغاية بينما الدرجة 10تعني أن البلد لا يعرف الفساد تماما.

والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر خلال الفترة : 2012–2016

جدول رقم(2): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال (2012–2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المؤشر	**3.4**	**3.6**	**3.6**	**3.6**	**3.4**
الترتيب	**105 من 174 دولة**	**94 من 177 دولة**	**100 من 175 دولة**	**88 من 167 دولة**	**108 من 176 دولة**

المصدر: تقارير المنظمة العالمية للشفافية 2012–2016 على الموقع www.transparency.org/research/cpi

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظ القيمة المتدنية للمؤشر الذي لم يعرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على حدة ظاهرة الفساد في الجزائر وترجع الأسباب وراء تفشي هذه الظاهرة إلى: [23]

- غياب استقلالية القضاء
- ضعف فاعلية المجتمع المدني إن لم نقل غيابه في مواجهة الفساد.
- الطابع الغالب على المعاملات التجارية هو الدفع نقدا مع تضخيم الفواتير.
- طول المدة التي تستغرقها التحقيقات وعدم الإفصاح بنتائجها.
- انتشار ثقافة البحث عن الريع.
- عدم إفصاح الحكومة عن تفاصيل تسيير الميزانية في ظل ضعف آليات المراقبة و الإشراف من طرف المجالس المنتخبة يسقط مبدأ الشفافية والمساءلة.

وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر إلى الافتقار للشفافية، وانعدام الأمن وكذا الثروة النفطية التي تتمتع بها بع هذه الدول ا يفتح أبوا الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

ت- مؤشر استقلالية القضاء:

يقيس المؤشر مدى استقلالية السلطة القضائية عن التأثيرات الخارجية و بالأخص تدخل النفوذ السياسي فيها، يصدر المؤشر ضمن تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي GCI وتحديدا ضمن الركن

الأول المتعلق بالمؤسسات، حيث تتراوح قيمته بين نقطة و سبع نقاط من التأثير الكبير إلى الاستقلال التام.

جدول رقم (3): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر استقلالية القضاء خلال الفترة (2012– 2016)

السنوات	2012–2013	2013–2014	2014–2015	2015–2016	2016–2017
قيمة المؤشر	**2.5**	**3.2**	**3.5**	**3.3**	**3.4**
الترتيب	**123 من 144 دولة**	**95 من 148 دولة**	**85 من 148 دولة**	**95 من 140 دولة**	**94 من 138 دولة**

المصدر: التقارير السنوية لمؤشر التنافسية العالمي 2012– 2016

رغم التقدم الطفيف في ترتيب الجزائر دوليا فهي لم ترقى إلى المستوى المتوسط، أحسن قيمة للمؤشر3,5 مما يدل على أن هناك تأثير على السلطة القضائية سواء من أطراف في الحكومة أو من أطراف أخرى، لذلك لا تزال هناك تحديات تواجهها في مجال تطبيق القوانين.

ث- مؤشر الميزانية المفتوحة:

تأسست مبادرة الميزانية المفتوحة عام 2006 من قبل الشراكة الدولية للميزانيات **IBP** التي تعنى بعمليات شفافية الميزانيات حول العالم، حيث بدأت بمسح شمل 59 دولة إلى أن أصبح يفوق 100 دولة عام 2015

يقيس مسح الميزانية المفتوحة مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمسائلة من خلال 125 سؤال يعدها باحثون مستقلون تركز على ثمانية مستندات رئيسية: [24]

- بيان ما قبل الميزانية ، مشروع الميزانية ، الميزانية المعتمدة، ميزانية المواطن، التقارير الشهرية ، تقرير نصف السنة، تقرير نهاية السنة، تقرير التدقيق المالي.

يتم ترتيب الدول حسب التقييم الكلي المتحصل عليه ضمن سلم تنقيط يتراوح من 0 الى100 ، بينما تفصيل المؤشر يعطي مؤشرات فرعية تتمثل في المشاركة المجتمعية ، المراقبة البرلمانية والمراقبة المحاسبية.

جدول رقم (4): مؤشر الميزانية المفتوحة خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2012	2015
قيمة المؤشر	**1/100**	**13/100**	**19/100**

المصدر: تقرير مسح الموازنة المفتوحة 2012-2015 على الموقع: www.openbudgetindex.org

ISSN : 2602-6570

تصنف الجزائر وفق قيمة المؤشر ضمن فئة البلدان التي لا تقدم او تقدم القليل من المعلومات حول الميزانية (قيمة المؤشر اقل من 20) بمعنى أن هناك إخفاء لبعض الحقائق عن المواطنين و منظمات المجتمع المدني ومن ثم غياب المشاركة المجتمعية إذ بلغ مؤشرها 0 من 100 في 2015، كما سجلت أداء ضعيف فما يخص المراقبة بمؤشر 36 من 100 للرقابة البرلمانية و34 من 100 لرقابة مجلس المحاسبة وهي نتيجة دون المتوسط الذي بلغ 45 نقطة. الجزائر بهذه النتائج تعد ضعيفة الأداء في شفافية الميزانية وعليها القيام بتقييم نفقاتها عبر تفعيل الرقابة المالية وإعطاء الفرصة للمجتمع في عملية الموازنة.

وفي الأخير ومن أجل إرساء الشفافية في الميزانية العامة للجزائر لابد من تحقيق جملة من الشروط تتمثل فيما يلي:[25]

- الالتزام بالمعايير الدولية لتحقيق الشفافية في المالية العامة
- إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل الموازنة
- دعم الشفافية في قطاع المحروقات
- دعم الشفافية في الإدارات والهيئات العامة المسيرة للمال العام
- وضع قانون خاص بالشفافية.

خاتمة:

أطلقت الجزائر برامج تنموية ضخمة موازاة مع الإصلاحات التي تبنتها خلال العشر سنوات الأولى من الألفية الجديدة، رصد لها مبالغ كبيرة لأجل تعزيز النمو والحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري في ظل تبني الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج العمل الوصب للحكامة الاقتصادية في إطار مبادرة النيباد، وقد أدت هذه البرامج التنموية الطموحة إلى تزايد حجم الإنفاق العام على مدار العشر سنوات الأخيرة، سواء نفقات التسيير أو التجهيز، وهو الأمر الذي استدعى العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي خاصة وأن برامج التنمية هذه رافقتها بع الظواهر السلبية كالتبذير والاختلاس، والرشوة والفساد، وسوء التسيير واختلاس المال العام، وهو ما جعل الجزائر تصنف وفقا لمنظمة الشفافية الدولية ضمن الدول الأكثر فسادا، إذ مس هذا الأخير العديد من القطاعات الحيوية في البلد على غرار قطاع البنوك والجمارك، والضرائب، وحتى قطاع الأشغال العمومية وقطاع المحروقات، كما صنفت وفقا لتقرير التنافسية العالمية في مراتب متدنية ضمن مؤشر ترشيد الإنفاق والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة.

أصبح الحكم الراشد ضرورة ملحة نظرا لما يشكله من إقامة بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المستدامة ، وهو ينطوي على تضافر الجهود ما بين الفاعلين في المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني للعمل سويًا على إدارة جيدة للشؤون الدولية المختلفة، وهو بذلك يتضمن مجموع

ISSN : 2602-6570

الآليات والعمليات والمؤسسات التي تستخدمها هذه الأطراف في إدارة موارد المجتمع لتحقيق تنمية مستدامة تنعكس أثارها الايجابية على كافة أفراد المجتمع بما فيهم الأشد فقرا، بحيث ينبغي أن تتمتع هذه الإدارة بمجموعة من الخصائص كالشفافية والمساواة وسيادة القانون والمساءلة والرؤية الإستراتيجية والكفاءة والفعالية، وان تسعى دائما لمحاربة كل أشكال الفساد.

توصيات ختامية لتفعيل مبادئ الحكم الراشد وترشيد الإنفاق العام في الجزائر:

- تخفيض رواتب موظفي الرئاسة وأعضاء الحكومة والذي سيكون له ترحيب سياسي من قبل الشعب عند تخفيض حجم الإنفاق العام.
- تجميد المشروعات التي لا تحظى بالأولوية التي ليس لها أثر اقتصادي..
- مراجعة المنظومة المصرفية وتسيير ونشاط الموانئ و تقديم المزايا النوعية لمستثمري الاقتصاد الموازي بهدف دمج نشاطهم إلي الاقتصاد القومي.
- مراعاة برامج الحماية الاجتماعية وعدم الاستقطاع منها وتحديد الفئات المستحقة لها بعناية.
- الاستمرار في الاعتماد علي سياسة التمويل الذاتي و القضاء علي الدين الخارجي لأنه يثقل من أعباء الموازنة.
- توضيح كل الإجراءات التي تتخذ لأفراد الشعب بشفافية كاملة بهدف رفع الوعي الاقتصادي للإفراد لتحقيق مشاركة فعالة بين الشعب و الحكومة في تجاوز الأزمة.

المراجع والإحالات

[1]– سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، بيروت :منشورات الحلبي، 2003 ، ص: 27.

[2]– حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، عمان :دار صفاء للنشر، 1999 ، ص: 381.

[3]–طارق الحاج، **المالية العامة**، عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999 ، ص: 122.

[4]– عبد المنعم فوزي،**المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العامة بيروت، دون سنة النشر، ص:411 .

[5]– غازي عناية ،**المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق عمان، 1998 ، ص: 18

[6]– حسين الصغير ، **دروس المالية العامة والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة ،ط 2 ،الجزائر 2001 ،ص: 36.

[7] – بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات **ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001–2014**، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف، 2013، ص 4.

[8] – **نفس المرجع السابق**، ص 5.

[9] – على الموقع : https://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-arabic-articles/1795-2010-10-22-17-45-43 تاريخ الاطلاع 2018/01/24 على 13.00.

[10] – جلال اسماعيل، الحكم الراشد المفهوم والمعايير، على الموقع:

ISSN : 2602-6570

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/03/31/325123.html تاريخ الاطلاع 2018/10/24 على 12.00.

[11] – شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011–2012، ص 10.

[12] – على الموقع: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/03/31/325123.html تاريخ الاطلاع: 2018/01/24 على 10.15.

[13] – مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **الحاكمية الراشدة : جدل لم يحسم بعد** ، الأردن: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007، متحصل عليه من الموقع: www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

[14] – أحمد سرور، منى حجازي، **الانقلاب الاقتصادي هل سيعزز من تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية،على الموقع: https://elbadil–pss.org/2017/07/25/ تاريخ الاطلاع: 2018/01/24 على 19.00.

[15] – **نفس المرجع السابق.**

[16] – **نفس المرجع السابق.**

[17] – **التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص: 77– 79.

[18] – **نفس المرجع السابق**، ص 82.

[19] – **نفس المرجع السابق،** ص 85.

[20] – **نفس المرجع السابق،** ص 86.

[21] – عيدودي فاطمة الزهراء، **الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر،** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادي، العدد07، الجزائر، 2016، ص 191.

[22] – **نفس المرجع السابق** ، ص 192.

[23] – **نفس المرجع السابق،** ص 193.

[24] – **نفس المرجع السابق،** ص 194.

[25] – شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره،** ص ص: 283–284.